

قانون رقم (٧) لسنة ٢٠٠٨

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢

بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

أمير دولة قطر،

نحن حمد بن خليفة آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢ بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، المعدل

بالمرسوم بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٦ ،

وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء،

وبعد أخذ رأي مجلس الشورى،

قررنا القانون الآتي :

مادة (١)

يُستبدل بنصوص المواد (٣) ، (٥) ، (٦) من المرسوم بقانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٢ المشار

إليه ، النصوص التالية :

مادة (٣) :

«تشكل اللجنة من عدد من الأعضاء لا يقل عن سبعة ، يمثلون المجتمع المدني ، يختارون

من بين المهتمين بحقوق الإنسان ، وممثل عن كل من الجهات التالية :

١ - وزارة الخارجية .

٢ - وزارة الداخلية .

٣ - وزارة العدل .

٤ - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٥ - المجلس الأعلى لشؤون الأسرة.

وترشح كل جهة من يمثلها في عضوية اللجنة.

ويشارك ممثلو هذه الجهات في أعمال اللجنة وحضور اجتماعاتها دون أن يكون لهم حق التصويت.

ويصدر بتعيين الأعضاء قرار أميري.»

مادة (٥) :

«تختار اللجنة من بين أعضائها ، الممثلين للمجتمع المدني ، رئيساً ونائباً للرئيس ، ويحل

نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه أو خلو منصبه . وتعين اللجنة مقررًا لها.»

مادة (٦) :

«تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل شهر ، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، ويكون

اجتماعها صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء ، ممثلي المجتمع المدني ، على أن يكون من بينهم

الرئيس أو نائبه ، وتصدر توصياتها بأغلبية أصوات الحاضرين منهم ، وعند التساوي في

الأصوات ، يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

وترفع اللجنة إلى مجلس الوزراء كل ثلاثة أشهر، أو كلما طلب منها ذلك، تقريراً بنتائج

أعمالها مشفوعاً باقتراحاتها.»

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون. ويُعمل به من تاريخ

صدوره. وينشر في الجريدة الرسمية.

حمد بن خليفة آل ثاني

أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ١٦/٤/١٤٢٩ هـ

الموافق : ٢٢/٤/٢٠٠٨ م